

تقرير

«صفقة القرن» خلال أيام:

ضمّ مستوطنات الضفة أول البنود

تشب تسريبات الإدارة الاميركية في شأن «صفقة القرن»، التي تنوي إعلانها خلال أيام، بأسوا السيناريوات للضفة الفلسطينية، كونه يستهدف اجتثاثها بالكامل وليس تسويتها. الامر الذي يُعدّ «تاريخياً» بالنسبة ليه إسرائيل، وفيما تكشف الأنظمة العربية، وفي مقدمته الخليجية، الالهة وراء التطبيع والتحالّف مع الاحتلال، بـ«الناب بالنفس» عن قضية لم تعد تعنيها، تصرّ السلطة، وليدة «خيار التسوية»، على إنكار ما يجري. أملة ان تكون الخطة «مناورة انتخابية» اميركية واسرائيلية، على خلاف الواقع الذي تحركه جيداً

يحيى دوق

أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، نيته الكشف عن «صفقة القرن» قريباً جداً، بل حتى قبل أن يصل رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ورئيس المعارضة في «الكنيست»، بييتي غانتس، إلى واشنطن، بدعوة منه تمهيداً لإعلان الصفقة. وراى ترامب أن الفلسطينيين قد يتفعلون سلباً مع الخطة، لكنها «ستكون مفيدة لهم لأنها خطة رابعة». وقال إن كليهما (نتنياهو وغانتس) «مهتمان بالاتفاق وبالسلم». تحدثنا مع

الزعماء الفلسطينيين، أنا متأكد من أنهم سيردون سلباً في البداية، لكن الاتفاق إيجابي للغاية لهم».

الصفقة، كما تسرّب عنها، تخصّ عملياً على اجتثاث القضية الفلسطينية، وإعطاء المحتل الإسرائيلي كل ما يريد. وإن كانت تتضمن أثماناً مقابل ذلك، إلا انها أثمان شكلية ومؤجلة لارتباطها

تحليل إخباري

«الضمّ» هدف فعلي وليس حملة انتخابية

علي حيدر

مشكلة بعض التحليلات أنها تتلطق من أن ثمة تعارضاً بين جدية بعض المواقف الإسرائيلية التي تعز عن رؤية فعلية أو تمهيد لخطوات عملاية، وبين توظيفها سياسياً أو انتخابياً. عادةً التوظيف مؤشراً لى عدم الجدية، في حين ان هناك فصلاً تاماً بين الأمرين؛ فلا التوظيف يعني بالضرورة أن المواقف المعلنة دليل على أنها غير جدية، ولا جديتها تمنع محاولة توظيفها سياسياً وانتخابياً. من هنا، لا يصحّ الاستناد إلى أن إعلان رئيس حكومة العود، بنيامين نتنياهو، أن حكومته تعترزم فرض القانون الإسرائيلي على جميع مستوطنات الضفة المحتلة «من دون استثناء»، وكذلك «على غور الأردن وشمال البحر الميت دون تأخير»، يأتي في سياق حملة حزب «الليكود» استعداداً لخوض

إجراء الضمّ هو إهمّ نتيجة فورية لها، وهو يفسّر الإسراع في إعلانها قبل الانتخابات الإسرائيلية، وفي توقيت مفيد جداً لتنتياهاو، يحق له مصلحة شخصية يتخدّر عليه توقيت فرصتها، في سياق الصراع الدائر على حصانته من معدما، وإمكان

محاكمته في قضايا فساد ورتني. ويؤكد موظفون دبلوماسيون اميركيون، مطلعون على بنود الخطة، في حديث إلى صحيفة «يديعوت احرونوت»، أن «الخطة دراماتيكية»، وهي «الأفضل على الإطلاق التي تعرض على إسرائيل»، لأنها «خطة



تتوقّع اسرائيل تصعيداً اقليمياً ومسكرياً، لكنه «ان يكون منظرها» (أ ف ب)

صديقة تُمكنها من ضمّ غور الأردن والمستوطنات». كما أن مصدراً ربيعاً في البعث الأبيض قال لـ«القاتة الـ 13» العبرية إن الخطة، التي تُعدّ الأكثر تحقّقاً للمصلحة الإسرائيلية، كانت الإدارة تُتجه إلى تأجيل إعلانها إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية في

الشهر الثالث، لكن بسبب استمرار «الركود السياسي» تقزّر تجنب الانتظار.

في ردود الفعل المتوقعة، تحرك إسرائيل أن إعلان «صفقة القرن» ربما يؤدي إلى تصعيد امني ما في الضفة وغزة، لن يكون، وفق تقديراتها، «متطرفاً»، إلا انها، بحسب مصادر أمنية، تتعامل مع كلّ الفرضيات بـ«الاستعداد لأي تطور على الأرض»، وهو ما دفع وزير الأمن، نفتالي بينت، إلى الطلب من المؤسسة العسكرية رفع مستوى الجهوزية. أما على مستوى الردود الرسمية، فلا تتوقع تل أنيب، بالطبع، أي ردود فعل مرحية أو مؤيدة من الدول «العربية الستية» - كما ورد امس في «يديعوت احرونوت» - وخصوصاً من الأردن ومصر، وأيضاً من دول الاتحاد الأوروبي وغيرها، لكن - وفق تقديراتها - إن كانت هناك ردود «مستنكرة»، فمالمكان استيعابها والتعامل معها وفق شأنها وحجمها، مع توقّع أن تكون «مقصلة».

في المحصلة، الصفقة ليست اتفاقاً تسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين برعاية أميركية، بل هي فعلياً نسف للعملية السياسية، واتفاق ثنائي بين من يُفترض أن يكون وسيطاً وبين المحتل. كما انها إجازة أميركية لإسرائيل كي تفعل ما تراه مناسباً لتخليد احتلالها، في فرصة لا يبدو أن الكيان ليس في وارد تقويتها. وإلى أبعد من ذلك، ذهبت تحليلات يمينية إسرائيلية خلال اليومين الماضيين، حيث اعتبرت أن «صفقة القرن» هي - بالنسبة إلى إسرائيل - حدث يحجم حرب الأيام الستة، بالنظر إلى ما سيعقب إعلانها من تغيير في «الحدود السيادةية»، في حين أن مشروع الدولة الفلسطينية بات في حكم الميت. توصيف برسم السلطة و«الدول العبرية الستية»، بوصفها شريكة الاحتلال في طعن فلسطين والقدس.

منذ أسبوع تقريباً، وحمات القصف الجوي والمدفعي والصاروخي لم تتوقف من جانب الجيش السوري، ضدّ اهداف واضحة ومحددة، وضمن محاور عمليات قريبة من خطوط التماس، وليست في العمق. كذلك، لم تتوقف المجموعات المسلحة عن قصف احياء مدينة حلب من المحاور الغربية،

تستعدّ منطقة إدلب،

ومعها ريفاً حلبه الغربي والجنوبي، لرحلة جديدة من المماركات ليرتقب ان ييادها الجيش السوري ضدّ الفصائل المسلحة. بعدما باتت انصاف وقف إطلاق النار، الذي اعقب عمليات وصله خلالها الجيش إلى مشارف حمزة الثمعات شبه منته، هذا الواقع تحركه أنقرة جيداً، تماها كما تحركت ان لا امقرّ من تجذد العمليات في ظلّ استمرار موسكو ودمشق، ميزان الإلباء على التهديدت

كلّ المؤشرات التي تعبت بها التحركات العسكرية في ريفي إدلب وحلب تفيد بقرب انطلاق معركة كبرى في المنطقة، وعلى محاور عدّة، ربما لم يكن بعضها ضمن محاور عمليات سابقة منذ سنوات، ويبدو ان الأجراء الإيجابية التي عكسها وقف إطلاق النار في المنطقة، المتخفّ عليه بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان، قبل أسبوعين، كان مبالغاً في تصويرها؛ إذ لم تشكل الهدنة سوى فرصة قصيرة لإعادة التجهيز والتحصيد لاستئناف المعارك، وربما بوتيرة أعلى واتجاهات أشمل.

ما أدى إلى وقوع عشرات القتلى والجرحى من المدنيين. وعلى الأرض، لم يُقدّم الجيش على أي عمليات هجومية حتى صباح امس، عندما استعاد السيطرة على بلدة السمكة جنوب شرق مدينة معزة النعمان، في ريف إدلب الجنوبي الشرقي. في المقابل، وعلى مدى ثلاثة أيام، شنّت المجموعات المسلحة، بمشاركة «هيئة تحرير الشام» ومسلحي «الحزب الإسلامي التركستاني»، هجمات سريعة وحاطقة على عدة محاور، في ما بدا محاولة لإشعال حرب استنزاف بوجه الجيش. هجمات المسلحن أدّت إلى خسائر بشرية كبيرة في صفوف الجيش، الذي خسّر أيضاً عدداً من مواقعه في ريف إدلب الجنوبي الشرقي، قبل أن يستعيد بعضها في عمليات محدودة امس. كما بدا لافتاً هجوم شنّته الفصائل على مواقع الجيش في المحور الغربي لمدينة حلب، والذي لم ينهد. أي عمليات هجومية جدية منذ تحرير مدينة حلب عام 2016، ما يشير إلى وجود قرار بالتصعيد. وكأنت المحاور الحلبية منطقة إدلب طوال سنتين الماضيتين،

على عدّة محاور في المنطقة، وفي هذا الإطار، يؤكد مصدر عسكري سوري في حديث مع «الأخبار»، أن «الجيش لم يتوقف عن العمل لاستعادة السيطرة على منطقة إدلب بالكامل، وهذا هدف علني لدى الدولة»، لكنه يشير إلى تخفّر محتلم في نوعية الهجوم ومحاوره؛ إذ «يعمل الجيش حالياً على توسيع محاور العمليات الهجومية وتويعها، ويهدف من خلال ذلك إلى تشتيت حشود المسلحن وجهدهم الحربي»، مشدداً على أن «ريفي حلب الغربي والجنوبي لن يكونا بمنزّل عن العمليات المرتقبة»، ويلفت إلى احتمال فتح ثلاثة محاور للعمليات: «الأول: محور مدينة معرة النعمان، والثاني: محور مدينة سراقب، أما المحور الثالث فهو: الضواحي الغربية لمدينة حلب».

في خضّة ذلك، تحدّثت معلومات صحافية عن اجتماع عُقد أول من امس بين فصائل «الجيش الوطني» العاملة في محافظة إدلب، والقيادة التركية في أنقرة، تحت عنوان «مواجهة التطورات الميدانية المحتملة»، وحضّن الاجتماع، من جانب المسلحن، وزير الدفاع في «الحكومة السورية المؤقتة» سليم إدريس، إضافة إلى قادة فصائل «الجبهة الوطنية للتحرير»، التابعة لـ«الجيش الوطني»، وفيما لم يتضح مستوى حضور الجانب التركي، أفادت مصادر مطلعة بأن «الاجتماع حضره الضباط الأتراك المنعوبن في منطقة إدلب، وقيادة الجيش التركي، ومسؤولون سياسيون كبار»، كما تداولت تنسيقات المسلحن أخباراً عن حضور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس جهاز المخابرات التركي حاقان فيدان، وبحسب المعلومات، فإن الجانب التركي أبلغ قيادات فصائل «الجيش الوطني» بأن المباحثات مع روسيا «لم تحقّق نتيجته»، وأن «الأخيرة ذاهبة نحو الحّل العسكري»، وبالتالي «يجب على الفصائل أن تدافع عن نفسها بوجه هجوم الجيش السوري». كما تعهدت أنقرة، بحسب المعلومات، «بعدمه الفصائل عسكرياً»، وتتفق هذه الأجواء مع تصريحات اطلقها وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في مستهلّ لقائه المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسون، امس، حيث اعتبر أن «الوضع يتحسن على أرض الواقع، فالمنطقة التي يسيطر عليها الإريابيون تتقلّص»، مشيراً إلى استمرار «العمل للتعلب على فلول الجمعات الإرهابية في كلّ من منطقة إدلب وشمال شرق البلاد»، مشدداً على وجوب «القضاء على بذرة الإرهاب في إدلب».

بعدها شكّلت مسرح عمليات واسعة وعنفقة لسنوات قبل ذلك. صباح امس، استعاد الجيش قرية السمكة في ريف إدلب الجنوبي الشرقي، بعددما سيطر عليها المسلحون في هجوم شوّوه فجر الأول من امس، وذكرت وكالة «سانا» أن «وحدات الجيش العاملة في ريف معزة

يبدو الميدان في إدلب وريف حلب مرشحاً للعزود من التصعيد في الأيام المقبلة» (أ ف ب)



سوريا

خطة الجيش للمعركة القادمة:

ثلاثة محاور في ريفي إدلب وحلب

النعمان، وبعد امتصاصها الهجوم الكبير الذي شنّه إرهابيو جبهة النصرة والمجموعات التي تتبع لهم أمس (أول من امس) على محور التّح - أبو جريف - السمكة، قامت بإعادة الانتشار والتجميع على اتجاه قرية السمكة وطهرتها من الإرهابيين».

وأضافت أن «وحدات الجيش تتابع عملياتها على محور التّح - أبو جريف لتطهيرهما من الإرهابيين». كما شنّ الجيش حملات قصف واسعة ضدّ تجمعات المسلحن في ريفي إدلب الجنوبي والشرقي، وريفي حلب الجنوبي والغربي، واستهدف القصف، بشكل خاص، بلدة المنصورة وحى الراشدين وقرية كفرحمرة في ريف حلب الغربي، بالإضافة إلى قرية خان طومان في ريف حلب الجنوبي. وتنتير تحركات الجيش مخاوف الفصائل التي تتوقع عملية عسكرية واسعة على عدّة محاور في المنطقة، وفي هذا الإطار، يؤكد مصدر عسكري سوري في حديث مع «الأخبار»، أن «الجيش لم يتوقف عن العمل لاستعادة السيطرة على منطقة إدلب بالكامل، وهذا هدف علني لدى الدولة»، لكنه يشير إلى تخفّر محتلم في نوعية الهجوم ومحاوره؛ إذ «يعمل الجيش حالياً على توسيع محاور العمليات الهجومية وتويعها، ويهدف من خلال ذلك إلى تشتيت حشود المسلحن وجهدهم الحربي»، مشدداً على أن «ريفي حلب الغربي والجنوبي لن يكونا بمنزّل عن العمليات المرتقبة»، ويلفت إلى احتمال فتح ثلاثة محاور للعمليات: «الأول: محور مدينة معرة النعمان، والثاني: محور مدينة سراقب، أما المحور الثالث فهو: الضواحي الغربية لمدينة حلب».

في خضّة ذلك، تحدّثت معلومات صحافية عن اجتماع عُقد أول من امس بين فصائل «الجيش الوطني» العاملة في محافظة إدلب، والقيادة التركية في أنقرة، تحت عنوان «مواجهة التطورات الميدانية المحتملة»، وحضّن الاجتماع، من جانب المسلحن، وزير الدفاع في «الحكومة السورية المؤقتة» سليم إدريس، إضافة إلى قادة فصائل «الجبهة الوطنية للتحرير»، التابعة لـ«الجيش الوطني»، وفيما لم يتضح مستوى حضور الجانب التركي، أفادت مصادر مطلعة بأن «الاجتماع حضره الضباط الأتراك المنعوبن في منطقة إدلب، وقيادة الجيش التركي، ومسؤولون سياسيون كبار»، كما تداولت تنسيقات المسلحن أخباراً عن حضور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس جهاز المخابرات التركي حاقان فيدان، وبحسب المعلومات، فإن الجانب التركي أبلغ قيادات فصائل «الجيش الوطني» بأن المباحثات مع روسيا «لم تحقّق نتيجته»، وأن «الأخيرة ذاهبة نحو الحّل العسكري»، وبالتالي «يجب على الفصائل أن تدافع عن نفسها بوجه هجوم الجيش السوري». كما تعهدت أنقرة، بحسب المعلومات، «بعدمه الفصائل عسكرياً»، وتتفق هذه الأجواء مع تصريحات اطلقها وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في مستهلّ لقائه المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسون، امس، حيث اعتبر أن «الوضع يتحسن على أرض الواقع، فالمنطقة التي يسيطر عليها الإريابيون تتقلّص»، مشيراً إلى استمرار «العمل للتعلب على فلول الجمعات الإرهابية في كلّ من منطقة إدلب وشمال شرق البلاد»، مشدداً على وجوب «القضاء على بذرة الإرهاب في إدلب».

بعدها شكّلت مسرح عمليات واسعة وعنفقة لسنوات قبل ذلك. صباح امس، استعاد الجيش قرية السمكة في ريف إدلب الجنوبي الشرقي، بعددما سيطر عليها المسلحون في هجوم شوّوه فجر الأول من امس، وذكرت وكالة «سانا» أن «وحدات الجيش العاملة في ريف معزة

يبدو الميدان في إدلب وريف حلب مرشحاً للعزود من التصعيد في الأيام المقبلة» (أ ف ب)

يبدو الميدان في إدلب وريف حلب مرشحاً للعزود من التصعيد في الأيام المقبلة» (أ ف ب)

بنى تحتية مناسبة. ما ينبغي إعادة توكيده هو ارتباط الضفة بالعقيدة اليهودية بوصفها أرض دولتهم القديمة المحرّم التنازل عنها. تضاف إلى ذلك الأهمية الاستراتيجية للضفة التي تنبع من كون هذه المناطق تشكّل العلاف المحيط بمنطقة «أ و ب» وصلة الوصل بينها، كما تعدّ المخرج الوحيد للضفة إلى العالم، وتشكّل الحدود مع أراضي الـ 48 من الغرب والشمال والجنوب والأردن من الشرق، وهذا ما يؤدي إلى تمسك إسرائيل بها لاتعبارات تدرجها في خانة الضرورات الأمنية والاستراتيجية (حماية جيبتها الشرقية وخصارتها في الوسط)، إلى جانب ضمان تهويد القدس والاستمرار في تنفيذ المشروع الاستيطاني، والتواصل بين الجنوب والشمال من خلال الأغوار. كذلك، قسم كبير من هذه الأراضي على تماس مع حدود 1967، بل